

إدارة الأرباح المحاسبية من خلال المستحقات الاختيارية: (دراسة استكشافية للشركات المدرجة في بورصة الجزائر)

بلال كيموش وحزمة بوسنة*

ملخص

هذا المقال عبارة عن دراسة استكشافية لسلوك إدارة الأرباح في الشركات المدرجة ببورصة الجزائر، ومحاولة لقياسها بالاعتماد على المستحقات الاختيارية، وقد شملت الدراسة جميع الشركات التي قامت بعرض قوائمها المالية لدى "هيئة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة" خلال الفترة بين 2005 و2012. ووفقاً للنتائج، هناك أدلة تشير إلى أن الشركات الجزائرية قد استخدمت المستحقات الاختيارية لإدارة أرباحها خلال فترة الدراسة، كما أن أغلب ممارسات إدارة الأرباح تمت خلال السنوات التي سبقت تحول الشركات الجزائرية إلى تطبيق "النظام المحاسبي المالي" القائم على معايير المحاسبة الدولية.

الكلمات الدالة: إدارة الأرباح، المستحقات المحاسبية، المستحقات الاختيارية، معايير المحاسبة الدولية، النظام المحاسبي المالي، الشركات المدرجة في بورصة الجزائر.

المقدمة

المتطلبات التعاقدية، أو تخفيض التكاليف السياسية، بما يخدم مصالحهم الذاتية. ويمكن إرجاع ذلك للأهمية التي تحظى بها الأرباح المحاسبية، إذ لا يوجد بند ضمن القوائم المالية يحظى بالاهتمام أكثر من رقم الربح المحاسبي (Dumontier, 1998)، باعتباره من أهم المؤشرات المستخدمة لوضع خطط الحوافز والمكافآت الموجهة للإدارة، كما يعتبر أساساً لاتخاذ قرارات الائتمان، ومعياراً للمفاضلة بين البدائل الاستثمارية، من خلال ما يحتويه من قدرة تنبؤية بالأفاق المستقبلية للشركة (Block, 1999). ونظراً لصعوبة الحكم على مدى قيام الشركة بإدارة أرباحها، حاولت عدة دراسات اقتراح نماذج لقياسها، ارتكزت أغلبها على المستحقات المحاسبية، على اعتبار أن هذه الأخيرة تعتمد بشكل كبير على أحكام الإدارة وتقديراتها، مما يتيح إمكانية التأثير عليها دون جلب انتباه مستخدمي القوائم المالية، ودون إعطاء فرصة للمراجعين والمحللين الماليين لاكتشافها.

هناك عديد من الدراسات التي اهتمت بموضوع إدارة الأرباح، إلا أن أغلبها أجريت في بيئات اقتصادية متقدمة، على غرار الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، ورغم أن السنوات الأخيرة عرفت بروز العديد من الدراسات التي أجريت في بيئات اقتصادية صاعدة، إلا أن الأمر ليس كذلك بالنسبة للبيئات الاقتصادية النامية كحالة الجزائر، التي تعتبر بيئة خصبة في مجال البحوث المالية والمحاسبية. فيما يخص إدارة الأرباح، يمتلك مديرو الشركات الجزائرية عديداً من الدوافع لممارسة هذا السلوك، خدمة لمصالحهم أو تحقيقاً لأهداف

عرفت بداية الألفية الجديدة إفلاس عدة شركات عالمية، وقد أجمعت أغلب الدراسات على أن ذلك يرجع إلى تفشي ظاهرة الفساد المالي، وعمليات الغش التي أصبحت تميز محيط الأعمال، بسبب ضعف آليات الحوكمة، وخصوصاً فيما يتعلق بشفافية المعلومات والإفصاح المالي. وفي هذا الصدد تعتبر القوائم المالية أداة هامة للاتصال المالي، ومصدراً للمعلومات التي يعتمد عليها المستخدمون لتقييم أداء الشركة ومركزها المالي وتدفعاتها النقدية، غير أن اعتماد مديري الشركات على عدة ممارسات لإدارة البيانات المحاسبية، بهدف تغيير شكل ومحتوى القوائم المالية، وبالتالي التأثير على قرارات المستخدمين، غالباً ما يجعل المعلومات المحاسبية تتضمن قدرأ من التلاعب، يفقدها جزءاً مهماً من جودتها، خصوصاً في ظل عدم تمكن مراجعي الحسابات من وضع حد لتلك الممارسات.

تعتبر إدارة الأرباح من أهم أساليب إدارة البيانات المحاسبية التي عرفت استخداماً واسعاً من طرف المديرين، وذلك من خلال التحكم في مستوى الأرباح المحاسبية وتوقيتها، بغرض التأثير إيجاباً على القيمة السوقية للشركة، أو التوافق مع

* كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة، الجزائر (1)، وكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر (2)، تاريخ استلام البحث 2015/05/22، وتاريخ قبوله 2015/07/13.

للإجابة على التساؤل الرئيس لهذه الدراسة، يمكن صياغة الفرضيتين الآتيتين:

الفرضية الأولى: هناك مؤشرات ذات دلالة إحصائية على ممارسة الشركات المدرجة في بورصة الجزائر لإدارة الأرباح خلال فترة الدراسة.

الفرضية الثانية: هناك اختلاف في مستويات إدارة الأرباح من طرف الشركات المدرجة في بورصة الجزائر قبل وبعد التحول للنظام المحاسبي المالي.

أهمية وأهداف الدراسة:

تهدف الدراسة للكشف عن مدى ممارسة الشركات المدرجة في بورصة الجزائر لإدارة الأرباح، وتحديد مستوى واتجاه هذه الممارسة، ومدى وجود تأثير معنوي لتبني "النظام المحاسبي المالي" المستنبط من معايير المحاسبة الدولية عليها، وتفسير النتائج المتوصل إليها بناءً على الأدبيات المحاسبية مع مراعاة خصوصيات البيئة الاقتصادية الجزائرية. وقد استمدت الدراسة أهميتها من كونها أولى الدراسات التي أجريت في الجزائر، وخصوصاً في ظل التحول الذي شهدته الممارسة المحاسبية الجزائرية في السنوات الأخيرة، كما أنها من الدراسات القليلة التي استخدمت نموذج (Kothari et al., 2005) لقياس إدارة الأرباح.

الإطار النظري:

مفهوم إدارة الأرباح:

تعتبر إدارة الأرباح من الممارسات التي تقوم بها إدارة الشركة بهدف التأثير على مستوى النتائج المحاسبية بالاعتماد على المرونة التي تتيحها المعايير المحاسبية عند وجود عدة بدائل محاسبية لمعالجة نفس البند أو الحدث الاقتصادي، أو بالاعتماد على الهوامش المتاحة لإصدار الأحكام والتقديرات عند تطبيق بعض السياسات المحاسبية، أو عند اتخاذ قرارات تتعلق بنشاط الشركة (كيموش، 2014)، مما يوفر فرصاً للتلاعب وإظهار صورة غير حقيقية عن المركز المالي للشركة وأدائها، ويتم ذلك بطريقة متعمدة لتضليل أصحاب المصالح حول أداء الشركة، أو للتأثير على النتائج التعاقدية التي تعتمد على الأرقام المحاسبية (حماد، 2005). ووفقاً لخبرة المحللين الماليين، فإن النمو الظاهري للأرباح في ثمانينيات القرن الماضي كان نتيجة لبراءة المحاسبين وليس نتيجة للنمو الحقيقي، وقد تم البدء في كشف الأساليب الداخلة في ذلك، وتقديم أمثلة عن الشركات التي تستخدمها (بالرقي، 2012).

معينة، لكن في حدود بحثنا لم نعثر سوى على دراستين حول إدارة الأرباح في الشركات الجزائرية، لذا فإن الأمر يتطلب المزيد من الدراسات للكشف عن مدى ممارسة الشركات الجزائرية لإدارة الأرباح، وقياس مستوى هذه الممارسة، وتحديد دوافعها، والأساليب المتبعة في ذلك، حتى يتسنى التصدي لها والحد منها.

فيما يخص النظام المحاسبي، تجدر الإشارة إلى أن الممارسة المحاسبية في الجزائر اعتمدت على "المخطط المحاسبي الوطني" منذ عام 1976، والذي يعكس التوجه الاشتراكي للدولة الجزائرية منذ الاستقلال، غير أن الإصلاحات الاقتصادية التي بادرت بها السلطات الجزائرية منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي، بهدف تحرير الاقتصاد الوطني وإرساء قواعد النظام الرأسمالي، كانت وراء الإصلاحات المحاسبية التي تمت مع نهاية التسعينيات بهدف تكييف الممارسات المحاسبية مع التحولات التي تشهدها الساحة الاقتصادية، والاستجابة لموجة التتميط المحاسبي على المستوى الدولي، وقد تمخضت هذه الإصلاحات المحاسبية عن تبني "النظام المحاسبي المالي" المستنبط من معايير المحاسبة الدولية، الذي أصبح مطبقاً ابتداءً من 01 يناير 2010.

مشكلة الدراسة:

في ظل ضعف نشاط بورصة الجزائر، يعتمد الهيكل التمويلي للشركات الجزائرية على القروض البنكية والتمويل الحكومي بشكل كبير، مما أدى إلى وجود عدد محدود من أصحاب المصالح، أهمهم الدولة، المساهمون والمقرضون بدرجة أقل. وأمام ضعف سياسات الاتصال المالي للشركات الجزائرية، فإن القوائم المالية تعتبر المصدر الوحيد للمعلومات المالية، حيث تشكل الأساس الذي تعتمد عليه مصالح الضرائب عند تحديد الضريبة على أرباح الشركات، والمرجع الرئيس للبنوك عند اتخاذ قرارات الائتمان، وهو ما يعتبر فرصة للمديرين من أجل إدارة العلاقات التعاقدية لشركاتهم، والتأثير على مختلف القرارات المتخذة من طرف المستخدمين، من خلال التأثير على المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية. ومن هذا المنطلق، يمكن حصر مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس الآتي:

ما مدى ممارسة الشركات المدرجة في بورصة الجزائر لسلوك إدارة الأرباح؟

فرضيات الدراسة:

- **دوافع سوق رأس المال:** والتي تنتج نحو التأثير على أسعار الأسهم، خصوصاً في الفترات التي تسبق طرح العروض العامة الأولية، وعروض الأسهم بغرض زيادة رأسمال الشركة، كما ترتبط بنشر مستوى من الأرباح يتفق وتنبؤات المحللين أو تقديرات الإدارة، لمنع حدوث أي تقلبات في أسعار الأسهم في المدى القصير.

- **الدوافع التنظيمية:** وتظهر نتيجة اعتقاد المديرين أن مستوى الأرباح المفصح عنه يؤثر في القرارات الحكومية، مما يدفعهم لإدارة الأرباح بغرض التحكم في التكاليف السياسية، وتخفيض المدفوعات الضريبية.

أساليب إدارة الأرباح:

تعتمد إدارة الأرباح على المرونة التي تتطوي عليها الممارسات المحاسبية، والمتتمثلة في حرية المفاضلة بين البدائل المحاسبية لمعالجة نفس البند أو الحدث الاقتصادي، والهوامش المتاحة لإصدار التقديرات والأحكام الشخصية، والمرونة التشغيلية التي تتيح التحكم في بعض القرارات الاقتصادية. وفي هذا الصدد، يرى أغلب الباحثين أن إدارة الأرباح التي تتم بقرارات محاسبية، تكون في إطار المعايير المحاسبية المعتمدة، أما (Lo, 2008) فيؤكد أن الإدارة غالباً ما تلجأ إلى اتباع ممارسات من شأنها التأثير على الأرقام المحاسبية، بشكل لا يتنافى في الظاهر مع المبادئ المحاسبية، وبطريقة تؤدي إلى إظهار أداء الشركة بشكل طبيعي لا يثير الشكوك، وهو ما ذهب إليه كل من (Bauwhede and Willekens, 2003)، من خلال حصر تقنيات إدارة الأرباح في ثلاث مجموعات:

- **تقنيات إدارة الأرباح التي تتم في إطار المبادئ المحاسبية:** وتعتمد على المرونة التي تتطوي عليها المعايير المحاسبية، كالمفاضلة بين طرق تقييم المخزون واهتلاك الأصول، وحرية ممارسة بعض التقديرات والأحكام. فالمرونة المحاسبية تهدف لتمكين الإدارة من إعداد القوائم المالية بشكل يعكس الأداء الاقتصادي الحقيقي للشركة إلى أقصى حد ممكن، لكن هذه المرونة غالباً ما يتم انتهاكها من طرف الإدارة للتلاعب بالنتائج المحاسبية.

- **تقنيات إدارة الأرباح التي تنتهك المبادئ المحاسبية:** والتي تدخل ضمن عمليات الغش والاحتيال، لذا يطلق عليها إدارة الأرباح خارج إطار المبادئ المحاسبية، وهذه التقنيات غالباً ما تستخدمها الشركات التي قامت بإدارة أرباحها سابقاً، عن طريق استخدام معالجات محاسبية لا تتفق مع المعايير المحاسبية، كالاقرار المبكر بالإيرادات، والاعتراف بالإيراد عند شحن البضاعة، وتسجيل إيرادات وهمية.

يرى (Merchant, 1987) أن إدارة الأرباح تصرف من جانب الإدارة للتأثير على الدخل، ولا يضيف أي قيمة للشركة، بل يمكن أن يؤثر عليها سلباً في الأجل الطويل. وحسب (Healy and Wahlen, 1999)، فإن إدارة الأرباح يمكن أن توجد عندما يستخدم مديرو الشركات أحكامهم وتقديراتهم عند إعداد وعرض القوائم المالية، بهدف تضليل المستخدمين عن الوضعية الحقيقية للشركة. بينما يرى (Partha, 2003) أن إدارة الأرباح تعبر عن التحريف المتعمد للدخل، وهو ما ينتج عنه أرقام محاسبية تختلف بشكل جوهري عما يجب أن تكون عليه في غياب التحريف. كما تعبر إدارة الأرباح عن محاولات الإدارة للتلاعب بشكل غير حقيقي بالأرباح، لتحقيق مستويات معينة من الأرباح المتوقعة، تتوافق مع تنبؤات المحللين الماليين أو تقديرات الإدارة (الداعور وعابد، 2009).

مما سبق، يمكن القول أن إدارة الأرباح تعبر عن الأساليب المحاسبية، والقرارات التشغيلية التي تتبناها الإدارة عند إعداد وعرض القوائم المالية، للتأثير على مستوى النتائج المحاسبية، بغية تحقيق أهداف معينة، بالاعتماد على المرونة التي تتطوي عليها المعايير المحاسبية، وهوامش التقدير المتاحة عند تطبيق بعض السياسات المحاسبية.

دوافع إدارة الأرباح:

هناك وجهتا نظر فيما يخص دوافع الإدارة لممارسة إدارة الأرباح، هما وجهة النظر الانتهازية ووجهة النظر المعلوماتية. وفقاً لوجهة النظر الانتهازية (Opportunistic Perspective)، فإن هدف المديرين من إدارة الأرباح هو تضليل الأطراف ذات المصلحة حول الأداء الحقيقي للشركة، أو التوافق مع البنود التعاقدية، بغرض تحقيق منافع ذاتية. أما وفقاً لوجهة النظر المعلوماتية (Information Perspective)، فإن هدف المديرين من إدارة الأرباح هو التأثير على مستخدمي المعلومات المحاسبية، من خلال الكشف عن معلومات تتفق وتوقعاتهم بشأن التدفقات النقدية للشركة، بغرض التأثير إيجاباً على قيمتها السوقية. وقد اهتمت الأدبيات المحاسبية بثلاثة دوافع رئيسة لإدارة الأرباح، يمكن أن تتفق مع إحدى النظريتين السابقتين أو كليهما (دادن وبوسنة، 2014):

- **الدوافع التعاقدية:** وذلك عندما تكون التعاقدات بين الشركة ومختلف الأطراف المرتبطة بها مبنية على النتائج المحاسبية، مما يسمح بزيادة حوافز الإدارة وتحسين سمعتها، والتوافق مع شروط الإقراض، وتحقيق مزايا عند التفاوض مع ممثلي العمال وتحقيق الأمن الوظيفي.

المراجعين فحصها بموضوعية، وهو ما يفرض عليهم إدراك حوافز المديرين حتى يمكن التصدي لها بفاعلية (عيسى، 2008). ومن هذا المنطلق تستخدم أغلب الدراسات المستحقات المحاسبية كمقياس لإدارة الأرباح، والتي تنشأ عند وجود تباين بين توقيت حدوث التدفقات النقدية، وتوقيت الاعتراف المحاسبي بالعمليات والأحداث الاقتصادية خلال فترة معينة (Ronen and Yaari, 2008). وتقسّم المستحقات المحاسبية إلى مستحقات غير اختيارية (عادية) ومستحقات اختيارية (غير عادية)، هذه الأخيرة تستخدم كمؤشر لإدارة الأرباح، وتنشأ عند قيام الإدارة بالمفاضلة بين السياسات المحاسبية، وممارسة الأحكام والتقدير.

الدراسات السابقة:

يزخر الأدب المحاسبي بالعديد من الدراسات التي تناولت موضوع إدارة الأرباح، ومن أهم الدراسات التي أجريت في البيئة الفرنسية، نجد دراسة (Jeanjean, 2001) التي هدفت إلى تحليل إدارة الأرباح في الشركات المدرجة ببورصة باريس، بالاستناد إلى عينة مكونة من 745 شركة خلال الفترة بين 1995 و1999، وبالتركيز على العوامل المحددة لإدارة الأرباح. وحسب نتائج الدراسة فإن افتراضات النظرية الإيجابية غير محققة، بسبب اختلاف الطابع الاقتصادي والاجتماعي بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية. أما (Mard, 2004)، فقد حاول التركيز على العلاقة بين إدارة الأرباح في الشركات الفرنسية المدرجة وبعض خصائصها، باستخدام عينة مكونة من (264) شركة، خلال الفترة ما بين 1994 و1998، وقد وجد أن إدارة الأرباح تتحدد بحجم الشركة وقطاع النشاط.

على المستوى الأوروبي، حاول (Jeanjean et al., 2012) فحص أثر تبني الشركات الأوروبية لمعايير المحاسبة الدولية على إدارة الأرباح، وقد ارتكزت الدراسة على الشركات الأوروبية التي تبنت معايير المحاسبة الدولية بشكل طوعي قبل 2005، أو بشكل إلزامي ابتداءً من 2005، انطلاقاً من افتراض مفاده أن المرونة الكبيرة التي تسمح بها معايير المحاسبة الدولية خلال الفترة الانتقالية ستؤدي إلى زيادة مستوى إدارة الأرباح؛ وقد أشارت النتائج إلى زيادة مستوى إدارة الأرباح قبل وبعد 2005، سواء في الشركات التي تبنت معايير المحاسبة الدولية بشكل طوعي أو إلزامي، لاسيما خلال الفترة الممتدة ما بين 2003 و2005. أما (Nouri and Abaoub, 2014) فقد حاولت دراسة مدى تأثير التبني الإلزامي لمعايير المحاسبة الدولية على مستوى تهديد الدخل وإدارة الأرباح، باستخدام عينة من الشركات الفرنسية المدرجة بمؤشر (CAC

- إدارة الأرباح الحقيقية: والتي تعتمد على القرارات التشغيلية، ومن أمثلتها: إدارة المصاريف الاختيارية كمصاريف البحث والتطوير، واختيار توقيت التنازل عن الأصول. وقد توصلت بعض الدراسات إلى أن مديري الشركات يعملون على زيادة الدخل، من خلال بيع الأصول الثابتة والأوراق المالية، عندما يكون الربح التشغيلي المحقق أقل من المتوقع، بالإضافة إلى قيامهم بمنح تخفيضات مغالى فيها للزيائن في الربع الأخير من السنة المالية، بهدف تسريع وزيادة المبيعات، أو التراخي في شروط البيع الأجل وجعلها أقل مرونة، كزيادة فترة الائتمان الممنوحة للعملاء (Partha, 2003). وهذا ما أكده (Chapman, 2008) الذي أثبت أن الشركات التي استهدفت تحسين ربحية السهم، وموافقة توقعات المحللين بشأن الأرباح المستقبلية، قامت بتخفيض أسعار البيع بنسب تراوحت بين 10% و15% في الشهر الأخير من السنة المالية، بغرض تضخيم مبيعاتها، كما أثبتت الدراسة قيام بعض المديرين بتخفيض أسعار البيع بمتوسط 7% فقط في السنة المالية، وذلك بعد تحقيق مستويات الأرباح المتوقعة، والتي يمكن على أساسها الحصول على مكافآت. وفي هذا الإطار، يؤكد (Lo, 2008) أن إدارة الأرباح الحقيقية تؤدي إلى تخفيض التدفقات النقدية للشركة، كما أنها أكثر تكلفة مقارنة بإدارة الأرباح التي تعتمد على الأساليب المحاسبية، وهو ما يؤثر سلباً على قيمة الشركة.

أساس الاستحقاق المحاسبي وإدارة الأرباح:

حسب (Graham et al., 2005)، فإن إدارة الأرباح في الواقع تتم بقرارات حقيقية أكثر منها بقرارات محاسبية، وحسب (Noronha and Zeng, 2008)، فإن إدارة الأرباح في الشركات الصينية تتم من خلال عديد من القرارات المحاسبية، أهمها تعديل حسابات المدينين، ومخصصات الديون المشكوك في تحصيلها، والتغيير في طرق الاهتلاك. وفي الأساس تعتمد إدارة الأرباح التي تتم بقرارات محاسبية على التقديرات والأحكام الشخصية، حيث يتطلب تطبيق بعض الفروض والمبادئ المحاسبية، كفرض الدورية، ومبدأ التحفظ، ومبدأ المقابلة، وخصوصاً أساس الاستحقاق، واستخدام التقديرات والأحكام الشخصية بشكل كبير، بغرض تخصيص الإيرادات والمصاريف على الدورات المحاسبية، بما يتيح قياس أداء الشركة بشكل سليم.

بالرغم من المزايا التي يقدمها أساس الاستحقاق المحاسبي في توفير أفضل تقدير لأداء الشركة، إلا أنه يعطي فرصة أكبر للإدارة للتأثير على النتائج المحاسبية، لأنه يتضمن حالات تتطلب قدراً كبيراً من التقدير، لذا يصعب على

وجود تأثير معنوي لمعايير المحاسبة الدولية على مستوى إدارة الأرباح.

بالنسبة للدراسات العربية، نجد دراسة (القناني والخيال، 2010)، التي أجريت على عينة مكونة من 78 شركة سعودية مساهمة، وقد توصلت الدراسة إلى ممارسة الشركات السعودية لإدارة الأرباح، مع عدم وجود أي تأثير لحجم الشركة وقطاع النشاط على هذه الممارسة، في حين هناك تأثير للمديونية والربحية عليها. أما في الأردن، فنجد دراسة (أبو عجيبة وحمدان، 2010)، التي أجريت على عينة مكونة من 45 شركة أردنية مدرجة في بورصة عمان، خلال الفترة ما بين 2001 و2006، وحسب النتائج فإن الشركات الأردنية المدرجة ببورصة عمان قامت بممارسة إدارة الأرباح خلال جميع سنوات الدراسة، مع وجود تباين ما بين السنوات فيما يخص مستوى هذه الممارسة.

بالعودة للجزائر، وفي حدود بحثنا توجد دراستين فقط تناولتا موضوع إدارة الأرباح، حيث حاول (بوسنة، 2012) التطرق لدور التدقيق المحاسبي في تفعيل الرقابة على إدارة الأرباح، بالاعتماد على مجموعة من الشركات المدرجة في بورصة الجزائر ما بين 2007 و2009، وقد توصل إلى وجود بعض المشاهدات التي تثبت إدارة الشركات الجزائرية لأرباحها خصوصاً سنة 2008، مع عدم وجود مؤشرات ذات دلالة إحصائية على قيام غالبية الشركات الجزائرية بإدارة أرباحها خلال فترة الدراسة. أما (كيموش، 2014)، فقد حاول فحص مدى ممارسة الشركات الجزائرية لسلوك إدارة الأرباح، بالاعتماد على المصاريف والنواتج غير النقدية واحتياجات رأس المال العامل، وقد شملت الدراسة جميع الشركات المدرجة في بورصة الجزائر ما بين 2005 و2009. وحسب النتائج فإن مخصصات الدورة من الاهتلاكات والمؤنات تعتبر الأكثر استخداماً من طرف الشركات الجزائرية لإدارة الأرباح، تليها الديون قصيرة الأجل والمخزونات بدرجة أقل، أما الحقوق والنواتج غير النقدية فإنها لم تستخدم في ذلك.

ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة:

تعتبر من أولى الدراسات التي أجريت في البيئة الجزائرية، بالاعتماد على بيانات واقعية وحديثة، كما أنها أجريت خلال فترة شهدت تبني الشركات الجزائرية لنظامين محاسبيين متباينين، بعد التحول من "المخطط المحاسبي الوطني" إلى "النظام المحاسبي المالي" المستنبط من معايير المحاسبة الدولية، كما تعتبر من الدراسات القليلة التي استخدمت نموذج (Kothari et al., 2005) لتقدير المستحقات الاختيارية.

(all tradable)، خلال الفترة ما بين 2000 و2009، وقد توصلنا إلى وجود أدلة قوية على أن تبني معايير المحاسبة الدولية ساهم بشكل كبير في تخفيض مستوى تمهيد الدخل وإدارة الأرباح مقارنة بالمعايير المحاسبية الفرنسية.

أما دراسة (Miková, 2014)، فقد اهتمت بفحص مدى تأثير تبني الشركات الأوروبية لمعايير المحاسبة الدولية على جودة التقارير المالية، وقد توصلت إلى أن تبني معايير المحاسبة الدولية لم يؤدي إلى تحسين جودة التقارير المالية. وبدورها حاول (Beuren and Klann, 2015) التعرف على مدى وجود تغيرات في مستويات إدارة الأرباح بالشركات الأوروبية، وذلك بعد التبني الإلزامي لمعايير المحاسبة الدولية ابتداءً من 2005، وقد تم تقسيم فترة الدراسة إلى أربع سنوات قبل تبني معايير المحاسبة الدولية (2000-2003)، وأربع سنوات بعد ذلك (2006-2009). وحسب النتائج، فإنه توجد ثلاث مجموعات من الدول، المجموعة الأولى سجلت تأثيراً إيجابياً لمعايير المحاسبة الدولية، حيث انخفضت مستويات إدارة الأرباح بعد تبني شركات تلك الدول للمعايير، المجموعة الثانية شهدت تأثيراً سلبياً لمعايير المحاسبة الدولية، تجلى في ارتفاع مستويات إدارة الأرباح بعد تبني المعايير، أما المجموعة الثالثة فهي الدول التي لم تسجل أي تأثير لتبني معايير المحاسبة الدولية على مستويات إدارة الأرباح.

في ماليزيا، اهتم (Dunstan et al., 2010) بالتأثير المتوقع لمعايير المحاسبة الدولية على جودة الأرباح، حيث افترضت الدراسة أن تبني الشركات الماليزية لمعايير المحاسبة الدولية سيؤدي إلى تحسن نسبي في جودة الأرباح المحاسبية، التي تم التعبير عنها بالقيمة المطلقة للمستحقات غير العادية، وملاءمة الأرباح المحاسبية (Value Relevance of Earnings)؛ وباستخدام 4010 مشاهدة خلال ست سنوات (ثلاث سنوات قبل تبني المعايير وثلاث سنوات بعد ذلك)، توصلت الدراسة إلى أن تبني الشركات الماليزية لمعايير المحاسبة الدولية ساهم نسبياً في تحسين جودة أرباحها، بدليل أن القيمة المطلقة للمستحقات غير العادية انخفضت بشكل كبير بعد تبني معايير المحاسبة الدولية، كما حدثت زيادة معتبرة في ملاءمة الأرباح المحاسبية. وفي نفس السياق، هدفت دراسة (Limanto and Fanani, 2014) إلى فحص فيما إذا كان لتبني معايير المحاسبة الدولية، حجم الشركة، ومستوى مديونيتها، تأثير على مستوى إدارة الأرباح في الشركات الصناعية الإندونيسية، وذلك بالاعتماد على القيمة المطلقة للمستحقات غير العادية كمقياس لإدارة الأرباح، وبالاستناد إلى عينة مكونة من 102 شركة مدرجة في البورصة خلال 2010، توصلت الدراسة إلى عدم

طريقة الدراسة:

عينة الدراسة وجمع البيانات:

تتميز البيئة الاقتصادية الجزائرية بنقص فادح فيما يخص البيانات المالية للشركات، إذ تغطي ثقافة السرية على المديرين فيما يخص المعلومات المتعلقة بشركاتهم، كما تتميز بورصة الجزائر بوجود عدد قليل جداً من الشركات المدرجة (6 شركات فقط)، لذا فإن هذه الدراسة شملت جميع الشركات التي تم نشر قوائمها المالية لدى "هيئة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة" (COSOB)* ما بين 2005 و2012، باستثناء الشركات المالية لخصوصية قوائمها المالية، وقد بلغ عدد الشركات 11 شركة، أما عدد المشاهدات الإجمالي فقد بلغ 70 مشاهدة.

تقدير المستحقات الاختيارية:

يعتمد قياس نتيجة الدورة على أساس "الاستحقاق المحاسبي"، ووفقاً له يمكن تقسيم نتيجة الدورة إلى جزأين، جزء نقدي يتصف بالموثوقية وبمستوى أقل من الملاءمة، وبالتالي صعوبة التأثير عليه، وجزء غير نقدي يعرف بالمستحقات المحاسبية، يتصف بالملاءمة وبمستوى أقل من الموثوقية، وينشأ نتيجة لوجود تباين بين توقيت حدوث التدفقات النقدية، وتوقيت الاعتراف المحاسبي بالأحداث الاقتصادية، وبالتالي سهولة التأثير عليه، لذا فإن أغلب الدراسات تستند إلى المستحقات المحاسبية لقياس إدارة الأرباح، والتي تقسم بدورها إلى مستحقات غير اختيارية ومستحقات اختيارية، هذه الأخيرة تعتبر مقياساً لإدارة الأرباح.

من جهة أخرى، اعتمدت أغلب الدراسات السابقة على نموذجي "جونز" أو "جونز المعدل" لقياس إدارة الأرباح (Stolowy and Breton, 2004)، غير أننا اعتمدنا على نموذج (Kothari et al., 2005)، الذي يعتبر نسخة مطورة للنموذجين السابقين. فحسب (Kothari et al., 2005) فإن استخدام نموذج "جونز" أو "جونز المعدل" قد يؤدي إلى سوء تقدير للمستحقات الاختيارية، عندما يتم تطبيقهما على عينة غير عشوائية من الشركات، كما أن هذه النماذج لا تأخذ بعين الاعتبار الأداء السابق، لذا اقترح (Kothari et al., 2005) نموذج المستحقات الاختيارية المعدلة بالأداء، هذا الأخير يعتمد على إدخال متغير العائد على أصول الشركة للسنة (t) أو (t-1)، والذي يمكن أن يكون له

تأثير كبير على قياس المستحقات الاختيارية (Hasnan et al., 2008)، وهو ما يسمح بتحسين فعالية نموذج "جونز" و"جونز المعدل"، والتخفيف من مشكلة عدم ثبات تباين الأخطاء العشوائية (Heteroskedasticity)، وقد تم اختبار مدى قوة النموذجين السابقين لقياس المستحقات الاختيارية قبل وبعد تعديلها بالأداء، وقد أشارت النتائج إلى قوتها بعد تعديلها بمعدل العائد على الأصول.

يمكن تقدير المستحقات الاختيارية باستخدام نموذج (Kothari et al., 2005) وفق الخطوات الآتية:

- قياس المستحقات الكلية (Total Accruals): والتي تمثل الفرق بين الربح المحاسبي وصافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، ويمكن حسابها من خلال المعادلة (05)، والمتوصل إليها كما يلي:

$$RE_{it} = CF_{it} + TACC_{it} \quad (01)$$

أو:

$$RE_{it} = CAF_{it} + (PRC_{it} - DOT_{it}) \quad (02)$$

$$RE_{it} = CAF_{it} - \Delta BFR + (\Delta BFR + PRC_{it} - DOT_{it}) \quad (03)$$

$$RE_{it} = CF_{it} + (\Delta BFR + PRC_{it} - DOT_{it}) \quad (04)$$

بالمقارنة بين المعادلتين (01) و(04) نجد أن:

$$TACC_{it} = \Delta BFR + PRC_{it} - DOT_{it} \quad (05)$$

حيث:

RE_{it} : النتيجة الصافية للشركة (i) خلال الفترة (t).

CF_{it} : التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية للشركة (i) خلال الفترة (t).

$TACC_{it}$: المستحقات الكلية للشركة (i) خلال الفترة (t).

CAF_{it} : قدرة التمويل الذاتي للشركة (i) خلال الفترة (t).

PRC_{it} : النواتج غير النقدية للشركة (i) خلال الفترة (t).

DOT_{it} : مخصصات الدورة للشركة (i) خلال الفترة (t).

ΔBFR : التغيير في احتياجات رأس المال العامل للشركة (i) بين الفترتين (t) و(t-1).

باستخدام المعادلة (05) وبعد جمع مختلف البيانات تم تقدير المستحقات الكلية وتلخيصها في الجدول (1).

** (Commission d'Organisation et de Surveillance des Opérations de Bourse: <http://www.cosob.org>).

الجدول (1):

المستحقات الكلية للشركات المدروسة

الوحدة: 10³ دينار جزائري

المستحقات الكلية	السنوات	الشركة	المستحقات الكلية	السنوات	الشركة
-22805	2005	الشركة الوطنية لأشغال الآبار	-7053907	2005	الخطوط الجوية الجزائرية
-12959981	2006		-11580749	2006	
-12358243	2007		-9246146	2007	
2765126	2008		-10419626	2008	
-759051	2009		8028713	2009	
759051	2005	مجمع صيدال	353860	2005	فندق الأوراسي
543425	2006		91306	2006	
485432	2007		108941	2007	
647159	2008		137296	2008	
1783350	2009		824813	2009	
1216521	2010		686111	2010	
2958014	2011		709891	2011	
1417283	2012		657487	2012	

الجدول (1)

المستحقات الكلية للشركات المدروسة (تابع)

-1190967	2006	شركة الأشغال العمومية، الري والبناء	17881008	2005	الشركة الوطنية للمحروقات
-1030805	2007		20710000	2006	
3380579	2008		-159630073	2007	
7799886	2009		52132252	2008	
-1285779	2005	الشركة الوطنية للتنقيب	119227000	2009	
-964704	2006		-270834000	2010	
-6334924	2007		82615000	2011	
-2032466	2008	مجمع سيفيتال	37426955	2005	الشركة الوطنية للكهرباء والغاز
-2856151	2009		98188964	2006	
-1053956	2005		85661451	2007	
8847890	2006		-288481357	2008	
1836070	2007		-135144837	2009	
1600024	2008		-28172779	2010	
2876949	2009	-48123895	2011		
133393	2005	مجمع رويبة	-56794008	2012	شركة المساهمة "دحلي
-15488	2006		-715243	2006	
159658	2007		-560033	2007	
-158814	2008		-129747	2008	
-694134	2009		-1564470	2009	
41121	2010		-1954952	2010	
13179	2011		-1316064	2011	
-392599	2012		-1739060	2012	

(اختيارية وغير اختيارية)، فإن الخطأ العشوائي في هذه الحالة يعتبر مقياساً للمستحقات الاختيارية، أي أن:

$$TACC_{it}/A_{it-1} = NDACC_{it}/A_{it-1} + e_{it} \quad (08)$$

حساب قيمة المستحقات الاختيارية (Discretionary Accruals): والتي تعتبر مقياساً لإدارة الأرباح، وتحسب بالفرق بين المستحقات الكلية والمستحقات غير الاختيارية، كما يتضح من المعادلة (9).

$$DACC_{it}/A_{it-1} = TACC_{it}/A_{it-1} - NDACC_{it}/A_{it-1} \quad (09)$$

حيث:

DACC_{it}: المستحقات الاختيارية للشركة (i) خلال الفترة (t).

الحكم على مدى ممارسة الشركات لإدارة الأرباح:

للحكم على مدى ممارسة الشركات الجزائرية المدروسة لإدارة الأرباح، تم حساب القيم المطلقة للمستحقات الاختيارية لكل شركة خلال كل سنة من سنوات الدراسة، ثم حساب متوسط هذه الأخيرة بالنسبة لكل شركة على حدة خلال فترة الدراسة ككل، ليتم إجراء مقارنة بين القيم المطلقة للمستحقات الاختيارية مع متوسطها، فإذا كانت القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية خلال سنة معينة أكبر من متوسطها خلال فترة الدراسة، تعتبر الشركة ممارسة لإدارة الأرباح ويعطى لها الرقم (1)، وفي حالة العكس تعتبر غير ممارسة لإدارة الأرباح ويعطى لها الرقم (0).

عرض ومناقشة النتائج:

بعد تنفيذ الخطوات السابقة، تم الحكم على مدى ممارسة الشركات الجزائرية المدروسة لإدارة الأرباح خلال فترة الدراسة، وقد تم تلخيص النتائج المتوصل إليها في الجدول (2).

تشير النتائج الخاصة بالمستحقات الاختيارية إلى أن الشركات الجزائرية قد مارست إدارة الأرباح خلال فترة الدراسة ككل، بالاعتماد على المستحقات الاختيارية هبوطاً، وذلك بغرض تخفيض الأرباح المحاسبية، حيث بلغ متوسط المستحقات الاختيارية خلال فترة الدراسة ككل حوالي 12 مليار دينار جزائري. ويمكن تفسير ذلك بسعي مديري الشركات لتخفيض الضرائب المستحقة على الأرباح، نظراً لوجود ارتباط كبير بين الربح المحاسبي والربح الضريبي في الجزائر، حيث يتحدد هذا الأخير انطلاقاً من الربح المحاسبي بعد تعديله وفق متطلبات قانون الضرائب المباشرة. وتتفق هذه النتائج مع التوقعات، لأن التهرب الضريبي يعتبر ممارسة شائعة في الجزائر، الأمر الذي أدى إلى خسارة الخزينة العمومية لمبالغ مالية معتبرة، وهناك بعض المبررات الأخرى التي تعتبر ثانوية، ومنها احتجاز جزء من الأرباح في الدورات التي شهدت أرباحاً مرتفعة، وتحويله للفترات التي تكون فيها الأرباح المحققة منخفضة، وبالتالي حصول الإدارة

تقدير معاملات نموذج (Kothari et al, 2005): والتي تم على أساسها تقدير قيمة المستحقات غير الاختيارية، ويعطى هذا النموذج بالمعادلة الآتية:

$$TACC_{it}/A_{it-1} = a_1 (I/A_{it-1}) + a_2 [(\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it})/A_{it-1}] + a_3 (PPE_{it}/A_{it-1}) + a_4 ROA_{it-1} + e_{it} \quad (06)$$

حيث:

TACC_{it}: المستحقات الكلية للشركة (i) خلال الفترة (t).

A_{it-1}: صافي أصول الشركة (i) في نهاية الفترة (t-1).

ΔREV_{it}: التغير في رقم أعمال (إيرادات) الشركة (i) بين

الفترتين (t) و (t-1).

ΔREC_{it}: التغير في زبائن الشركة (i) بين الفترتين (t)

و (t-1).

PPE_{it}: إجمالي العقارات والممتلكات والآلات للشركة (i)

خلال الفترة (t).

ROA_{it-1}: معدل العائد على أصول الشركة (i) خلال الفترة

(t-1).

e_{it}: الخطأ العشوائي ويعبر عن قيمة المستحقات

الاختيارية.

a₁, a₂, a₃, a₄: معاملات الانحدار.

لتقدير معاملات النموذج، تم تصميم معادلات للانحدار الخطي المتعدد بالاعتماد على البيانات المتعلقة بالشركات المدروسة خلال كل سنة على حدة، انطلاقاً من المعادلة (6)، باستثناء السنوات 2010، و 2011 و 2012 أي تم تصميم معادلة انحدار واحدة خلال السنوات الثلاث نظراً لقلّة عدد المشاهدات.

تقدير المستحقات غير الاختيارية (Non-Discretionary

Accruals): لكل شركة على حدة خلال السنوات المدروسة،

بالاستناد إلى المعادلة (07)، وباستخدام معاملات النموذج

المقدرة بالاعتماد على المعادلة (06).

$$NDACC_{it}/A_{it-1} = \hat{a}_1 (I/A_{it-1}) + \hat{a}_2 [(\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it})/A_{it-1}] + \hat{a}_3 (PPE_{it}/A_{it-1}) + \hat{a}_4 ROA_{it-1} \quad (07)$$

حيث:

NDACC_{it}: المستحقات غير الاختيارية للشركة (i) خلال الفترة

(t).

بالمقارنة بين المعادلتين (6) و (7)، نجد أن الفرق بينهما

يتمثل في الخطأ العشوائي (e_{it})، والذي يعبر عن البواقي، وهي

ذلك الجزء من المستحقات الكلية الذي لا يمكن تفسيره بالاعتماد

على المستحقات غير الاختيارية، والذي يمكن عزوه للعوامل

الأخرى، وبما أن المستحقات الكلية تتكون من جزأين فقط

على المكافآت بشكل مستمر، وتجنب أي مطالبات عمالية بزيادة الأجور.

الجدول (2)
نتائج الدراسة

الوحدة: ³10 دينار جزائري

إدارة الأرباح	متوسط القيم المطلقة للمستحقات الاختيارية	القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية	المستحقات الاختيارية	المستحقات غير الاختيارية	المستحقات الكلية	السنوات	الشركة
0	4803421	121332	121332	-7175239	-7053907	2005	الخطوط الجوية الجزائرية
0		1572705	1572705	-13153454	-11580749	2006	
0		1814	-1814	-9244332	-9246146	2007	
1		12256201	-12256201	1836575	-10419626	2008	
1		10065054	10065054	-18093767	-8028713	2009	
0	435475	212946	-212946	-140914	-353860	2005	فندق الأوراسي
0		232056	232056	-323362	-91306	2006	
0		62017	62017	-170958	-108941	2007	
0		85550	85550	51746	137296	2008	
1		769450	-769450	-55363	-824813	2009	
1		707340	707340	-21229	686111	2010	
1		625855	-625855	-84036	-709891	2011	
1		788584	788584	-131097	657487	2012	
0	5972442	1750379	1750379	-1773184	-22805	2005	الشركة الوطنية لأشغال الآبار
1		11371799	-11371799	-1588182	-12959981	2006	
1		9560157	-9560157	-2798086	-12358243	2007	
0		3327809	3327809	-6092935	-2765126	2008	
0		3852065	-3852065	-12870868	-16722933	2009	
0	1003951	408275	-408275	-350776	-759051	2005	مجمع صيدال
1		2048998	2048998	-1505573	543425	2006	
1		1315462	1315462	-830030	485432	2007	
1		1983098	1983098	-1335939	647159	2008	
0		254244	254244	-2037594	-1783350	2009	
0		37399	37399	-1253920	-1216521	2010	
1		1760585	-1760585	-1197429	-2958014	2011	
0		223545	-223545	-1193738	-1417283	2012	
0	190113303	29238009	-29238009	47119017	17881008	2005	الشركة الوطنية للمحروقات
1		193742337	-193742337	214452337	20710000	2006	
0		110222129	110222129	-269852202	159630073	2007	
1		243057656	-243057656	295189908	52132252	2008	
1		566232429	-566232429	685459429	119227000	2009	
0		177719918	-177719918	-93114082	270834000	2010	
0		10580640	-10580640	93195640	82615000	2011	

(2) الجدول
نتائج الدراسة (تابع)

0	55313477	29897987	29897987	7528968	37426955	2005	الشركة الوطنية للكهرباء والغاز	
1		98841100	98841100	-652136	98188964	2006		
1		129796569	129796569	-44135118	85661451	2007		
0		48073519	-48073519	-240407838	-	288481357		2008
0		23051001	-23051001	-112093836	-	135144837		2009
0		52225819	52225819	-80398598	-28172779			2010
0		43606436	43606436	-91730331	-48123895			2011
0		17015387	-17015387	-39778621	-56794008			2012
1	373285	394592	-394592	-320651	-715243	2006	شركة المساهمة "دحلي"	
0		179402	-179402	-380631	-560033	2007		
1		974137	974137	-2268884	-1294747	2008		
0		82317	82317	-1646787	-1564470	2009		
0		287853	-287853	-1667099	-1954952	2010		
0		362700	362700	-1678764	-1316064	2011		
0		331997	331997	-2071057	-1739060	2012		
0	685897	35900	35900	-1226867	-1190967	2006	شركة الأشغال العمومية الري والبناء	
0		551688	-551688	-479117	-1030805	2007		
0		242790	-242790	3623369	3380579	2008		
1		1913208	1913208	5886678	7799886	2009		
0	2403369	1127451	-1127451	-158328	-1285779	2005	الشركة الوطنية للتنقيب	
0		1895965	-1895965	931261	-964704	2006		
1		4431358	-4431358	-1903566	-6334924	2007		
1		3201613	3201613	-5234079	-2032466	2008		
0		1360460	1360460	-4216611	-2856152	2009		
0	3353640	550940	550940	-1604896	-1053956	2005	مجمع سيفيتال	
1		5508654	5508654	3339236	8847890	2006		
1		4140718	4140718	-2304648	1836070	2007		
1		3626479	-3626479	5226503	1600024	2008		
0		2941410	2941410	-64461	2876949	2009		
0	77768	21460	21460	111933	133393	2005	مجمع روية	
0		10347	-10347	-5141	-15488	2006		
0		10927	10927	148731	159658	2007		
0		55429	-55429	-103385	-158814	2008		
0		72030	72030	-766164	-694134	2009		
0		53790	53790	-12669	41121	2010		
0		40177	40177	-26998	13179	2011		
1		357983	-357983	-34616	-392599	2012		

عدم ممارستها، والقيمة المعنوية المنخفضة للاختبار تؤيد الدلالة الإحصائية لهذه النتيجة (أبو عجيبة وحمدان، 2009).

تم إجراء إختبار "ثنائي الحدين" للمتغير الوهمي "إدارة الأرباح" (0,1) عن متوسط فرضي يساوي 0,5، فإذا كان نصف البيانات أقل من 0,5، فإن ذلك يعني أن نصف البيانات مساوية للصفر، أي أن نصف الشركات لم تمارس إدارة الأرباح، أما إذا كان نصف البيانات يزيد عن 0,5، فإن ذلك يعني أنها مساوية للواحد، أي أن نصف الشركات قد مارست إدارة الأرباح، ومن أجل ذلك تم صياغة الفرضية الأولى في شكل إحصائي كالآتي:

H_0 : لا توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على ممارسة الشركات المدرجة في بورصة الجزائر لإدارة الأرباح.

$H_0: p < p(EM) = 0,5; q = 0,5$

H_1 : توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على ممارسة الشركات المدرجة في بورصة الجزائر لإدارة الأرباح.

$H_1: p(EM) > 0,5$

وفقاً لنتائج إختبار "ثنائي الحدين" الموضحة في الجدول (4)، فإن أكثر من 37% من المشاهدات تشير إلى ممارسة الشركات المدرجة في بورصة الجزائر لإدارة الأرباح خلال فترة الدراسة ككل، كما أن قيمة الإحتمال لاختبار "ثنائي الحدين" (Sig.) بلغت 2% فقط، وهي أقل من مستوى 5%. مما يدل على وجود اختلاف ذو دلالة إحصائية بين الشركات الجزائرية الممارسة والشركات غير الممارسة لإدارة الأرباح خلال فترة الدراسة، لذلك فقد تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى، وعليه يمكن القول أن الشركات المدرجة في بورصة الجزائر قد مارست سلوك إدارة الأرباح خلال فترة الدراسة.

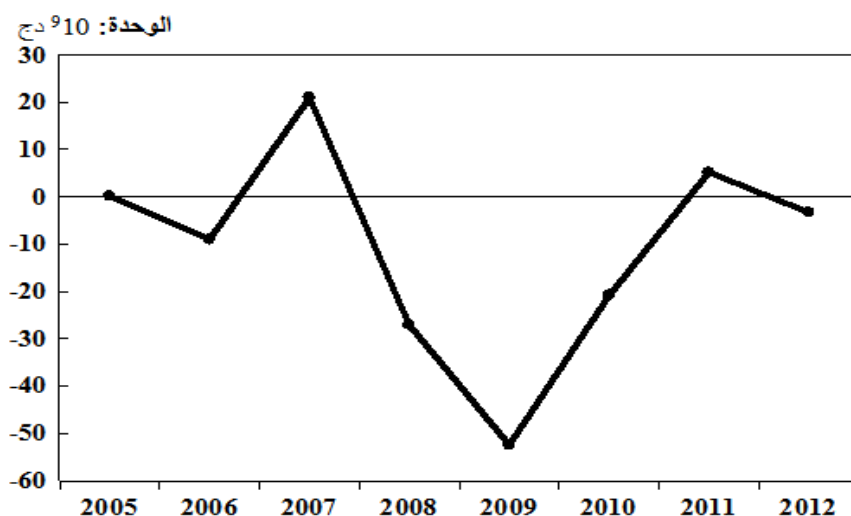
من جهة، تسمح هذه النتائج بتأكيد ما توصل إليه (بوسنة، 2012) و(كيموش، 2014)، فيما يخص وجود عدد من المشاهدات التي تشير إلى ممارسة بعض الشركات الجزائرية لإدارة الأرباح، رغم اختلاف مستوى هذه الممارسة من دراسة لأخرى، وهو ما يدل على أن الشركات الجزائرية تستغل المرونة التي تنطوي عليها الممارسة المحاسبية، وخصوصاً فيما يتعلق بالتقديرات المحاسبية، للتحكم في مستوى المستحقات المحاسبية بغرض إدارة الأرباح. ومن جهة أخرى، أثبتت النتائج وجود مؤشرات ذات دلالة إحصائية على ممارسة الشركات الجزائرية لإدارة الأرباح، وهو ما يتناقض مع ما توصل إليه (بوسنة، 2012)، ويمكن إرجاع ذلك إلى قيامنا بزيادة عدد المشاهدات، من خلال زيادة فترة الدراسة إلى 8 سنوات، إضافة إلى

إضافة إلى ذلك، تشير النتائج إلى وجود تفاوت كبير في مستوى المستحقات الاختيارية للشركات الجزائرية خلال فترة الدراسة، فمن الشكل (1)، يتضح أن متوسط المستحقات الاختيارية كان موجباً خلال السنوات: 2005، و2007، و2011، ما يعني أن الشركات الجزائرية قامت بإدارة أرباحها صعوداً خلال تلك السنوات، بهدف تضخيم مستوى الأرباح المحاسبية. أما خلال باقي السنوات، فقد كان متوسط المستحقات الاختيارية سالباً، ما يدل على أن الشركات الجزائرية قامت باستخدام المستحقات الاختيارية بشكل سالب بهدف تخفيض أرباحها. كما يتضح أن السنوات: 2007، و2008 و2009 التي سبقت تحول الشركات الجزائرية إلى "النظام المحاسبي المالي"، بالإضافة إلى سنة 2010 التي تمت فيها عملية التحول، شهدت مستويات مرتفعة من المستحقات الاختيارية مقارنة بباقي السنوات. من الجدول (3)، يتضح أن سنتي 2006 و2008 شهدتا ممارسة أغلب الشركات الجزائرية لسلوك إدارة الأرباح بنسبة تجاوزت 54%، على عكس سنة 2005 التي لم تشهد أي ممارسة، أما خلال باقي السنوات، فقد كانت نسبة الشركات الممارسة لإدارة الأرباح محصورة ما بين 45,45% و33,33%، باستثناء سنة 2010 أي بلغت 16,67%. ومن هذه النتائج يتضح وجود تباين بين سنوات الدراسة فيما يخص ممارسة إدارة الأرباح، حيث تركزت هذه الممارسة بشكل كبير خلال السنوات التي سبقت تحول الشركات الجزائرية إلى تطبيق "النظام المحاسبي المالي" (من 2006 حتى 2009)، في محاولة منها لتكثيف قوائمها المالية مع متطلبات هذا النظام القائم على معايير المحاسبة الدولية، وبالتالي تجنب أي تغييرات جوهرية ومفاجئة في هيكل القوائم المالية، من حيث قيم بعض البنود المهمة وخصوصاً الربح المحاسبي.

اختبار الفرضية الأولى: هناك مؤشرات ذات دلالة إحصائية على ممارسة الشركات المدرجة في بورصة الجزائر لسلوك إدارة الأرباح خلال فترة الدراسة.

وفقاً للبيانات الموضحة في الجدول (3)، فإن الشركات الجزائرية قد مارست إدارة الأرباح خلال فترة الدراسة بنسبة تزيد على 37%، وهو ما يعادل 26 مشاهدة. غير أن الحكم على معنوية هذه الممارسة، يتطلب اللجوء للاختبار الإحصائي "ثنائي الحدين" (Binomial Test)، نظراً للمزايا التي يتيحها هذا الاختبار من خلال مقارنة توزيع المشاهدات الفعلية بتوزيع افتراضي، فالقيمة المنخفضة لمستوى المعنوية تشير إلى أن التوزيع الفعلي للملاحظات يختلف عن التوزيع الافتراضي، بمعنى أن نسبة ممارسة الشركات لإدارة الأرباح أكبر من نسبة

اعتمادنا على نموذج (Kothari et al., 2005)، بغرض قياس إدارة الأرباح عوضاً عن نموذج "جونز المعدل".



(الشكل 1)

تطور متوسط المستحقات الاختيارية للشركات الجزائرية خلال فترة الدراسة

(الجدول 3)

مدى ممارسة الشركات الجزائرية لإدارة الأرباح خلال فترة الدراسة

السنوات	الشركات الممارسة	الشركات غير الممارسة	المجموع
2005	0	9	9
2006	6	5	11
2007	5	6	11
2008	6	5	11
2009	4	7	11
2010	1	5	6
2011	2	4	6
2012	2	3	5
المجموع	26	44	70

(الجدول 4)

اختبار ثنائي الحدين لمدى معنوية ممارسة الشركات الجزائرية لإدارة الأرباح

Binomial Test					
	Category	N	Observed Prop.	Test Prop.	Asymp. Sig. (2-tailed)
Group1	0	44	,63	,50	,02 ^a
Group2	1	26	,37		
Total		70	1,00		

a. Based on Z Approximation.

من معايير المحاسبة الدولية، إلا أنه يتسم ببعض الخصوصيات، إضافة إلى الخصوصيات المتعلقة بالبيئة الجزائرية، أي تلعب الدوافع الضريبية الدور الأكبر في توجيه قرارات مديري الشركات الجزائرية.

خلاصة الدراسة:

نتائج الدراسة: تعتبر إدارة الأرباح من الممارسات المحاسبية الاحتياطية، التي تهدف إلى تكييف شكل ومحتوى القوائم المالية، من خلال التحكم في مستوى وتوقيت الأرباح المحاسبية، وهو ما ينتج عنه تخفيض جودة القوائم المالية، والتأثير سلباً على مصداقية المعلومات المحاسبية. فالحرية الممنوحة للإدارة لاختيار السياسات المحاسبية وممارسة التقديرات، يتم استغلالها بطريقة انتهازية، وبشكل يؤثر إيجاباً أو سلباً على رقم الربح المحاسبي، وهو ما يعتبر تلاعباً بالمعلومات المحاسبية، وتضليلاً لمستخدمي القوائم المالية، لذا تعتبر إدارة الأرباح سلوكاً غير مقبول أخلاقياً، لأنها تؤدي إلى خدمة أطراف معينة على حساب باقي الأطراف.

رغم أن "المخطط المحاسبي الوطني" الذي كان مطبقاً في الجزائر قبل 2010، يتسم بمستوى أقل من المرونة، ولا يتيح المفاضلة بين البدائل المحاسبية إلا في حالات قليلة، إلا أن نتائج الدراسة أثبتت قيام الشركات الجزائرية بإدارة أرباحها خلال فترة الدراسة ككل، بالاعتماد على المستحقات الاختيارية هبوطاً بغرض تخفيض الأرباح المحاسبية، وهو ما يمكن تفسيره بالدوافع الضريبية. كما تشير نتائج الدراسة إلى وجود مؤشرات ذات دلالة إحصائية على ممارسة الشركات الجزائرية لإدارة الأرباح خلال فترة الدراسة، رغم وجود اختلاف في مستويات هذه الممارسة فيما بين السنوات، حيث شهدت الفترة التي سبقت انتقال الشركات الجزائرية لتطبيق "النظام المحاسبي المالي" (من 2006 إلى 2009) ممارسة أغلب الشركات المدروسة لسلوك إدارة الأرباح.

التوصيات:

1- من أهم التوصيات التي يمكن الخروج بها من هذه الدراسة، ضرورة التوسع في دراسة أسباب ودوافع إدارة الأرباح في الشركات الجزائرية، للحد من هذه الممارسة غير الأخلاقية، والقيام بدورات تكوينية لمحافظي الحسابات (المراجعين القانونيين) في مجال التلاعبات المحاسبية وطرق اكتشافها، باعتبارهم مسؤولين قانوناً عن صدق وشرعية القوائم المالية للشركات الجزائرية، وهو ما يساهم بشكل إيجابي في تخفيض التهرب الضريبي الذي أصبح ميزة الاقتصاد الجزائري،

اختبار الفرضية الثانية: هناك اختلاف في مستويات إدارة الأرباح من طرف الشركات المدرجة في بورصة الجزائر قبل وبعد الانتقال إلى "النظام المحاسبي المالي".

من الشكل (1) والجدول (3)، يتضح أن السنوات التي سبقت تحول الجزائر لتطبيق "النظام المحاسبي المالي" (من 2006 إلى غاية 2009)، شهدت ممارسة أغلب الشركات لسلوك إدارة الأرباح، حيث كانت قيم المستحقات الاختيارية خلال هذه السنوات أكبر بكثير مقارنة بالسنوات التي تلت عملية الانتقال المحاسبي، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية، التي تنص على وجود اختلاف في مستويات إدارة الأرباح من طرف الشركات المدرجة في بورصة الجزائر قبل وبعد الانتقال إلى "النظام المحاسبي المالي". ويمكن تفسير ذلك بمحاولة مديري الشركات الجزائرية المدرجة في بورصة الجزائر تكييف القوائم المالية مع متطلبات "النظام المحاسبي المالي"، لتجنب أي تغييرات جوهرية في المؤشرات المالية الرئيسية بعد تطبيق هذا النظام، وخاصة فيما يتعلق بالأرباح المحاسبية، وذلك من أجل إظهار تطورات مستمرة ومنتجة في أداء الشركات.

تختلف هذه النتائج مع الدراسات التي وجدت تزايد في مستويات إدارة الأرباح بعد تبني المعايير الدولية (Limanto and Fanani, 2014; Beuren and Klann, 2015; Miková, 2014; Jeanjean et al., 2012)، بسبب المرونة التي تنطوي عليها معايير المحاسبة الدولية مقارنة بالمعايير المحاسبية المحلية، غير أنها تتفق مع بعض الدراسات الأخرى، التي توصلت إلى أن تبني معايير المحاسبة الدولية أدى إلى تخفيض مستويات إدارة الأرباح (Nouri and Abaoub, 2014; Dunstan et al., 2010; Beuren and Klann, 2015). ويمكن إرجاع هذه الاختلافات مع نتائج الدراسات السابقة للتعديلات التي مست معايير المحاسبة الدولية، من خلال تخفيض عدد البدائل المحاسبية، والإكتفاء بمعالجة محاسبية واحدة، وتخفيض هوامش التقدير المتاحة عند تطبيق السياسات المحاسبية، وإضافة مرفقات لكل معيار محاسبي توضح كيفية تطبيقه، وبالتالي تخفيض الصعوبات والغموض الذي يكتنف التطبيق العملي للعديد من فقرات معايير المحاسبة الدولية.

إضافة إلى ذلك، يرجع التضارب بين نتائج هذه الدراسات إلى اختلاف ظروف كل شركة ودوافعها لإدارة الأرباح، إضافة إلى الطابع الخاص بكل بيئة اقتصادية (Beuren and Klann, 2015)، واختلاف مستويات وكيفيات تبني معايير المحاسبة الدولية في كل بيئة، مما أدى إلى تأثيرات متباينة لمعايير المحاسبة الدولية على مستويات إدارة الأرباح فيما بين الدول والشركات، وبالرغم من أن "النظام المحاسبي المالي" مستتب

تخفيض الفساد المالي والمحاسبي في الشركات الجزائرية.

بالإضافة إلى إصدار قوانين رقابية صارمة، والأخذ بالتجربة الأمريكية والفرنسية في مجال حوكمة الشركات، بما يساهم في

المراجع

- Convergence to International Financial Reporting Standards in Earnings Management, *International Journal of Finance and Accounting*, 04 (01): 08-20.
- Block, S. (1999). A Study of Financial Analysts: Practice and Theory, *Financial Analysts Journal*, 55 (04): 86-95.
- Chapman, C. J. 2011. The Effects of Real Earnings Management on the Firm, its Competitors and Subsequent Reporting Periods, Working Paper, Available from: <http://ssrn.com/abstract=1747151>, Visited on: 11/03/2014.
- Dumontier, P. and Labelle, R. (1998). Accounting earnings and firm valuation: the French case, *European Accounting Review*, 07 (02): 163-183.
- Dunstan, K., Wan, I., Wan, A. and Van, Z. T. (2010). Earnings quality and the adoption of IFRS-based accounting standards: Evidence from an emerging market, Working Paper, Available from: <http://ssrn.com/abstract=1566634>, Visited on: 19/03/2014.
- Graham, J. R., Harvey, C. R. and Rajgopal, S. (2005). The Economic implications of corporate financial reporting, *Journal of Accounting and Economics*, 40 (01-03): 03-73.
- Hasnan, S., Abdul, R. R. and Mahenthiran, S. (2008). Management Predisposition, Motive, Opportunity, and Earnings Management for Fraudulent Financial Reporting in Malaysia, Working Paper, Available from: <http://ssrn.com/abstract=1321455>, Visited on: 11/04/2014.
- Healy, P. and Wahlen, J. (1999). A review of the earnings management literature and its implications for standard setting, *Accounting Horizons*, 13 (04): 365-383.
- Jeanjean, T. (2001). Contribution à l'analyse de la gestion du résultat des sociétés cotées, 22e congrès de l'Association Française de Comptabilité, France.
- Jeanjean, T., Collins, D. W. and Capkun, V. (2012). Does Adoption of IAS/IFRS Deter Earnings Management?, Working Paper, Department of Accounting & Finance, Lancaster University.
- Kothari, S. P., Leone, A. and Wasley, C. (2005). Performance matched discretionary accrual measures, *Journal of Accounting and Economics*, 39: 163-197.
- Limanto, D. and Zaenal, F. (2014). Do IFRS Adoption, Firm Size, and Firm Leverage Influence Earnings Management? Evidence From Manufacturing Firm Listed In Indonesia Stock Exchange, Working Paper, University of Mataram.
- أبو عجيلة، عماد، وحمدان علام، 2009، أثر الحوكمة المؤسسية على إدارة الأرباح، ملتقى دولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، الجزائر.
- أبو عجيلة، عماد، وحمدان علام، 2010، أثر جودة التدقيق في الحد من إدارة الأرباح: دليل من الأردن، المجلة العربية للعلوم الإدارية، جامعة الكويت، 17 (02)، 277-319.
- البرقي، تيجاني، 2012، المحاسبة الإبداعية: المفاهيم والأساليب المبتكرة لتجميل صورة الدخل، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف (الجزائر)، عدد 12، 23-50.
- بوسنة، حمزة، 2012، دور التدقيق المحاسبي في تفعيل الرقابة على إدارة الأرباح - دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية والفرنسية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة سطيف 1، الجزائر.
- حماد، طارق عبد العال، 2005، حوكمة الشركات: المفاهيم، المبادئ، التجارب، الإسكندرية: الدار الجامعية.
- دادن، عبد الوهاب، وبوسنة حمزة، 2014، معايير المحاسبة الدولية (IAS-IFRS) وإدارة الأرباح: إطار نظري، الملتقى الوطني الأول للمحاسبة: النظام المحاسبي المالي - ضرورة، واقع وآفاق، جامعة قسنطينة 2، الجزائر.
- الداعور، جبر إبراهيم، وعابد محمد نواف، 2009، أثر السياسات المحاسبية لإدارة المكاسب على أسعار أسهم الوحدات الاقتصادية المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية: دراسة تطبيقية، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، 17 (01)، 809-845.
- عيسى، سمير كامل محمد، 2008، أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح - مع دراسة تطبيقية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، 45 (02): 01-47.
- القنّامي، فواز سفير، والخيال توفيق عبد المحسن، 2010، إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية (جامعة الإسكندرية)، 47 (01)، 240-309.
- كيموش، بلال، 2014، دور المصاريف والنواتج غير النقدية واحتياجات رأس المال العامل في إدارة الأرباح - حالة المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر (2005-2009)، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، عدد 14، 41-54.
- Bauwhede, H. V. and Willekens, M. (2003). Earnings Management in Belgium: a Review of the Empirical Evidence, *Tijdschrift voor Economie en Management*, 48 (02): 199-217.
- Beuren, I. M. and Klann, R. C. (2015). Effects of the

- University of Economics, Prague, 22 (6): 03-18.
- Nouri, Y. and Abaoub, E. (2014). Accounting Manipulations and IFRS: Evidence from French Companies, *International Journal of Economics and Finance*, 06 (11): 229-244.
- Partha, S. M. (2003). How To Manage Earnings Management?, Working Paper, Columbia University.
- Ronen, J. and Yaari, V. (2008). Earnings Management: Emerging Insights in Theory, Practice, and Research, New York, Springer Edition.
- Stolowy, H. and Breton, G. (2004). Accounts Manipulation: A Literature Review and Proposed Conceptual Framework, *Review of Accounting and Finance*, 03 (1): 05-92.
- Lo, K. (2008). Earnings management and Earnings Quality, *Journal of Accounting and Economics*, 45 (01): 350-357.
- Mard, Y. (2004). Gestion des résultats comptables: l'influence de la politique financière, de la performance et du contrôle, 25e congrès de l'Association Française de Comptabilité sur le thème : Normes et Mondialisation, France..
- Merchant, K. (1987). Fraudulent and questionable financial reporting: A corporate perspective, New York, Financial Executives Research Foundation.
- Noronha, C. and Zeng, Y. (2008). Earnings management in China: an exploratory study, *Managerial Auditing Journal*, 23 (04): 367-385.
- Miková, T. (2014). Influence of IFRS on Earnings Manipulation: Evidence from the European Union", *Scientific journal of the*

Earnings Management through Discretionary Accruals: An Exploratory Study of Algerian Listed Companies

**Bilal Kimouche, Hamza Boussenna*

ABSTRACT

This article is an exploratory study of earnings management in Algerian listed companies, and an attempt to measure it by discretionary accruals. The study was conducted on companies that reported their financial statements at "Stock Exchange Organization and surveillance Commission" during 2005 to 2012. The results indicate that Algerian listed companies have used the discretionary accruals to manage earnings during the period of study, and that the majority of earnings management practices have happened during the years preceding the transition of Algerian companies to the Financial Accounting System (SCF), which based on IFRS.

Keywords: Earnings management, Accounting accruals, Discretionary accruals, IFRS, Financial Accounting System, Algerian listed companies.

* Faculty of Economic, Commerce, Management, University of Skikda, Algeria (1), Faculty of Economic, Commerce, Management, University of Oum Al-Bouaghi, Algeria. (2) *Received on 22/05/2015 and Accepted for Publication on 13/07/2015.